المدى

جريدة سياسية يومية
20 صفحة
500 دينار

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

http://www.almadapaper.com - Email: almada@almadapaper.com
العدد(1335) السنة السادسة -الاثنين (29) ايلول 2008

اليوم في

نقل حجاج الفرات الاوسط جواً عبر مطار النجف 4

اغتيال أشهر شرطية في افغانستان 6

افتتاح معرض للبيع المباشر للاسواق المركزية في الصالحية 13

منتخبنا الشبابي يواجه عواصف تهدد مستقبله 19

أودع فائضك من النقد لدينا واطمئن بانه:
في مكان آمـــن...
يحقق أفضل عائد...
ينمي مدخراتك...
تستعيده متى تشاء...

تتقدم مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون بالتهنئة الى جميع ابناء الشعب العراقي بحلول عيد الفطر المبارك اعاده الله على العراقيين باليمن والبركة والامانة.
وبهذه المناسبة تحتجب جريدة المدى عن الصدور بدءاً من يوم الثلاثاء ٢٠٠٨/٩/٣٠ على ان تستأنف صدورها يوم الاثنين المصادف ٢٠٠٨/١٠/٦.

تسمية ستة سفراء في السعودية والبحرين وقطر ولبنان وسوريا وتركيا

◆ بغداد / المدى

اعلن الناطق بإسم الحكومة العراقية الدكتور علي الدباغ أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وافق على تسمية ستة سفراء في كل من المملكة العربية السعودية وسوريا وقطر والبحرين ولبنان وتركيا مؤكدا في الوقت نفسه إحالة ٢٣ موظفاً في وزارة الخارجية الى التقاعد لتجاوزهم السن القانوني بينهم وكيل وزير الخارجية محمد الحاج حمود .

وقال الدباغ ان د.علاء الجوادي سيكون سفيرا للعراق في سوريا فيما سيكون د.غانم الجميلي سفيرا في المملكة العربية السعودية وجواد الهنداوي في قطر وعبد الأمير أبو طبيخ في مملكة البحرين وعمر البرزنجي في لبنان ومعز الخطيب في تركيا .

الدباغ اعلن ايضا موافقة الحكومة على تعيين (١١) سفيراً من المرشحين الجدد من دون ان يحدد اسماءهم

الدباغ اشار ايضا الى ان ٢٣ موظفاً في وزارة الخارجية احيلوا الى التقاعد عملاً بأحكام المادة ١/ ثانياً من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل ولتجاوزهم السن القانوني بينهم وكيل وزير الخارجية و عدد اخر من كبار موظفي الوزارة.

المالكي يدعو الى ازالة شعور "مكونات اصيلة " بالغبن

البرلمان يدرس مع الامم المتحدة اضافة ملحق لضمان حقوق الاقليات في الانتخابات

◆ بغداد/ المدى

اعرب رئيس الوزراء نوري المالكي في رسالة وجهها امس الاحد الى رئيس مجلس النواب ونائبيه عن قلقه من إلغاء الفقرة المتعلقة بحقوق الاقليات في قانون انتخابات المحافظات والاقضية والنواحي فيما اكد رئيس مجلس النواب محمود المشهداني انه سيعمل مع السيد دي مستورا ممثل الامين العام للامم المتحدة لايجاد حل حقيقي لتمثيل الاقليات في انتخابات مجالس المحافظات بما يضمن حقوقهم .

ودعا المالكي مجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لتدارك الامر وازالة القلق والشعور بالغبن او التغييب الذي انتاب مكونات اصيلة تعتز بإنتمائها للعراق ومن اجل ان يطمئنوا على عدالة تمثيلهم وضمان حقوقهم.

ومضى الى القول " كنا نأمل من مجلس النواب الموافقة على مشروع القانون الذي رفعه مجلس الوزراء والذي تضمن حماية لتمثيل الاقليات وفق الدستور، بما ينسجم مع توجهاتنا في الحرص على ضمان تمثيل عادل لجميع مكونات الشعب العراقي والدفاع عن حقوقها".

من جهته ناشد الكاردينال عمانوئيل دلي الثالث مجلس النواب اعادة النظر بالقانون وتضمينه المادة ٥٠ التي تضمن حق الاقليات وقال "اريد ان ارفع راسي في العراق عبر ضمان تمثيل الاقليات والمسيحيين في الانتخابات المقبلة".وتنص المادة ٥٠ على وجود حصة مقررة للأقليات في مقاعد مجالس المحافظات.

ولم يكن المالكي وحده معربا عن قلقه من الغاء تلك المادة حيث سبق وان طالب نائب رئيس الوزراء برهم صالح وهو قيادي بارز في التحالف الكردستاني باعادة النظر في قانون انتخابات مجالس المحافظات بما يضمن حقوق المسيحيين العراقيين.وقال رئيس مجلس النواب محمود المشهداني في حديث تلفزيوني "لن نسمح لأحد يغمط حقوق الاقليات في العراق الجديد، وأنا اعتبر نفسي المدافع الاول عن حقوقهم وأعمل الآن مع السيد دي مستورا ممثل الامين العام للامم المتحدة لايجاد حل حقيقي لتمثيل الاقليات في انتخابات مجالس المحافظات بما يضمن حقوقهم " وكان مصدر مطلع في هيئة رئاسة مجلس النواب اكد للمدى ان المجلس وممثل الامين العام للامم المتحدة يعتزمان صياغة بند يضمن تمثيل الاقليات الدينية والقومية في انتخابات مجالس المحافظات مشيرا الى ان ثمة توجها جديا للتصويت علي اضافة ملحق لقانون الانتخابات ، من دون ان يذكر اذا كان تم تحديد موعد لذلك لكنه اكد ان المقترح الجديد لن يؤثر على موعد اجراء الانتخابات التي نص القانون على اجرائها قبيل الحادي والثلاثين من كانون الثاني المقبل ، لافتا الى ان جميع الكتل النيابية لا تمانع بمنح حقوق للاقليات. وكان حنين القدو ممثل الشبك في مجلس النواب عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد اعرب عن اعتقاده بـ"ان الاحزاب والكتل السياسية الكبيرة لا تعير اهمية كبيرة الى مكونات عراقية صغيرة".

من جهتها دعت طائفة الصابئة المندائية في العراق ايضا إلى إعادة تضمين المادة ٥٠ في قانون انتخابات مجالس المحافظات لمنح الأقليات العراقية فرصة الحصول على مقاعد وفق نسبة محددة (الكوتا). وعدَّ بيان صادر عنها قانون انتخابات مجالس المحافظات مؤشرا على انتهاك مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان.

◆ تفاصيل ص٣

بتقدم في المفاوضات وتلميحات بقرب انجاز الاتفاقية مع واشنطن

◆ بغداد/ المدى

اقترب العراق والولايات المتحدة من توقيع الاتفاقية الامنية بحسب ما اعلنه وزير خارجية البلدين هوشيار زيباري وكوندوليزا رايس فيما اكد مصدر مسؤول رفيع المستوى في الحكومة العراقية ان العراق يتجه فعلا الى توقيع الاتفاقية قريبا.

وتتفاوض الحكومة مع الولايات المتحدة بشأن معاهدة أمنية جديدة توفر اساسا قانونيا للقوات الامريكية لكي تعمل في العراق بعد ان ينتهي تفويض الامم المتحدة في نهاية العام الحالي.

وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه في حديث لـ(المدى) ان "الاتفاقية الامنية ستوقع خلال الايام القليلة المقبلة". واوضح قائلا "ان ما وصلنا اليه من نتائج في المفاوضات هو افضل ما يمكن تحقيقه". واضاف "ليس امام العراق خيار اخر.. اما تمديد التفويض لمتعددة الجنسيات، والحكومة والقوى المشاركة فيها جميعا لا تريد التمديد او الانسحاب وكذلك فان معظم الاطراف العراقية لا تريد الانسحاب الذي يخلف فراغا امنيا". ونفى وجود بنود سرية في الاتفاقية ذاكرا ان المسودات التي نشرت في وسائل الاعلام هي خلاصة ما يجري التفاوض عليه مع بعض التعديلات الطفيفة.

فيما قال زيباري في بداية اجتماع مع نظيرته الامريكية إن الجانبين في المراحل الاخيرة من المفاوضات. وأضاف أن الجانبين اقتربا جدا، مكررا اعتقاده بأن الاتفاق في المراحل الاخيرة وسيحتاج ذلك الى تأييد كل الزعماء السياسيين لهذه الاتفاقية. وقال إنه يتمنى أن تكون هناك بعض الانباء الطيبة للجانبين وان يتم تعزيز والحفاظ على المكاسب السياسية والامنية التي تحققت في العراق.

فيما قالت نظيرته الامريكية كوندليزا رايس أيضا ان هناك "تقدما طيبا"، وأضافت ان "هذه اتفاقية مهمة، وهو أمر ليس سهلا عندما تعمل مع حكومة ذات سيادة وننوي أن نحترم تماما سيادة العراق".

لكن رايس قالت إن هناك حاجة للاتفاق على "اجراءات حماية معينة" حتى تتمكن القوات الامريكية من المضي في تحقيق المكاسب الامنية في العراق.

وقالت "نعمل أيضا في سياق اطار استراتيجي بعيد المدى يجعلنا حلفاء وأصدقاء لفترة طويلة جدا جدا."

من جهته قال النائب جابر خليفة جابر ان وجهة نظر حزب الفضيلة الاسلامي في الاتفاقية الامنية تتلخص في ان تضمن الاتفاقية سيادة العراق في جميع مفاصلها وبنودها.

وشدد خليفة في تصريح صحفي امس الاحد على ان الاتفاقية يجب ان لا تتضمن اعطاء اية حصانة لاي شخص وان تحدد حرية الحركة داخل العراق بالنسبة للقوات الاجنبية لان هذا يخل بسيادة العراق وأمنه واستقراره ،كما انه يؤثر على علاقة العراق بدول الجوار. واشار الى ان الاتفاقية اذا ما عرضت على مجلس النواب فسوف تصر كتلة الفضيلة على تنفيذ هذه المطالب. المصدر المسؤول نقل عن المفاوضين الامريكيين تلميحهم الى انهم سيكونون مستعدين لتطبيق الحصانة القانونية على الجنود الامريكيين خارج قواعدهم والمهام العسكرية. ويضيف "لكنهم استدركوا ان ذلك سيتم اذا وجد دليل على ارتكاب خطأ عمد من جانب هذه القوات وسيتعين حينئذ على لجنة تحديد الاختصاص القضائي اثبات ذلك".

كلام اليوم

أقليات

المدى

أخيرا تم إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات ورأى (الجميع) محقين،في هذا الإقرار، خطوة مهمة في المسار الديمقراطي وفي معالجة الاختلافات بروح مسؤولة تتفهم المشكلات وتستجيب للمتطلبات.

وقبل هذا كان ممكنا للجميع ان يتفادوا هذا التأخير وما أثاره من احتقانات وما تسبب به من تأجيل لموعد الانتخابات بات ملزما بحكم الواقع ،لكن هذا التفادي المفترض كان يتطلب أجواء من الثقة و التفاهم و الاطمئنان ما زالت في مايبدو غير متيسرة للطبقة السياسية العراقية التي تتعايش مع بعضها طوال السنوات الخمس الماضية بشك و ارتياب ونزعات استحواذ واضحة.

تمرير القانون لم يخف طبعا أسلوب تأجيل المشكلات ،وهي آلية ظلت تتكرر في العمل السياسي العراقي كثيرا..مع هذا فان تأجيل حسم المشكلة خير من تركها تنسف التوافق الهش الراهن.

ولعل الانشغال بالمشكلات (الكبرى) والعمل تحت وطأة السقف الزمني الضاغط تركا ثغرات أساسية في القانون،ومن ثم في الحياة السياسية الوطنية،تمر من دون معالجة مطلوبة وضرورية ..والأبرز بين هذه المشكلات هو تمثيل الاقليات الدينية، خصوصاً المسيحيين والصابئة،في مجالس المحافظات،وما يمكن ان تتسبب به الصيغة الراهنة للقانون من انعدام فرص وصول المرشحين من تلك الديانات إلى المجالس المنتخبة.

ان الطبيعة المذهبية والقومية التي من المتوقع ان تستمر مؤثرة في خيارات الناخبين ضمن المدى المنظور ستفضي بالضرورة إلى تلك النتيجة التي يخسر معها مرشحو الاقليات فرصهم التنافسية في ظل توزع ناخبيهم بين مختلف المحافظات بتركيباتها المذهبية والقومية المعروفة.الأمر الذي سيشكل طعنة قاسية لقيم المواطنة والشعور الحقيقي بالانتماء وبالحقوق المتكافئة.

الديمقراطية، بمفهومها الأكثر عدالة، هي الوصول إلى نظام اجتماعي وسياسي يضمن حق الاقليات ويحميها ويصون حقوقها وسط ما توفره الديمقراطية من فرص ميسرة للأكثريات.وهنا تتركز المهمة الجوهرية للمشرعين الديمقراطيين.وهنا أيضا يتقرر مدى عدالتهم في التشريع.

وحتى الآن فان الأصداء المتأسفة أو المحتجة التي عبر عنها سياسيون حكوميون رفيعو المستوى،من بينهم رئيس الوزراء ونائبه برهم صالح(وهما من الكتلتين الأبرز في مجلس النواب)،إضافة إلى مطالبات القوى السياسية والدينية والقومية..من شأنها أن تدفع إلى إدخال التعديل اللازم لحفظ حق الأقليات،حتى لاتجد نفسها خارج مجالس المحافظات ..وخارج الانتخابات كلها أصلا.

عيدكم مبارك

المهندسة وجدان سالم وزيرة حقوق الانسان تهنئ العراقيين لمناسبة عيد الفطر المبارك

تهـــــنئـــة

اتقدم الى منتسبي وزارة حقوق الانسان بشكل خاص والى العراقيين والمسلمين عامة بأحر التهاني والتبريكات لمناسبة حلول عيد الفطر المبارك اعاده الله تعالى على العراق وشعبه العزيز باليمن والبركة وانتم عليه نعمة الأمن الذي تحقق بفضل جهود الخيرين من ابناء العراق في قطاعات الدولة الامنية والخدمية ولا ننسى جهود منتسبي وزارة حقوق الانسان الذين كانوا وما زالوا المخلصين في ادارة مهماتهم في ترسيخ مبادئ حقوق الانسان نسأل الله تعالى انٍ يجعل أيام العراقيين اعياداً وأكثر أعمالاً، وكل عام وانتم بخير.